

حفر يوجه رسالة للمجتمع الدولي تفتح باب الحوار المشروط

جمود عسكري في طرابلس يحيل إلى الحل السلمي



فتحت أبواب الحوار السياسي مجددا في ليبيا بدعوة أطلقها قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، الرجل القوي في شرق ليبيا، غداة اجتماع للأمم المتحدة حيال الملف الليبي في ظل مساع و جهود لتسوية الأزمة الليبية بحلول سلمية بعيدة عن قوة السلاح.

طرابلس - وسط جمود عسكري في العاصمة الليبية طرابلس وتسايق دولي لدفع المسار السياسي الليبي، أعلن قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر لأول مرة منذ بدء قواته عملية عسكرية للسيطرة على طرابلس، عن انفتاحه على الحوار والعملية السياسية شريطة تحقيق بعض الخطوات.

ووجه حفتر في بيان أصدره الأربعاء رسالة إلى المجتمع الدولي الذي يناقش الملف الليبي في اجتماع للأمم المتحدة مفادها أنه رجل لا يعارض الحلول السلمية التي تسعى البعثة الأممية إلى تحقيقها شرط نزع السلاح من القوات المسلحة غير المنتدبة لقوات الجيش الليبي الذي يبتزعه.

ويبقى رهان الجلوس إلى طاولة الحوار بين الفرقاء الليبيين، بحسب حفتر، صعبا في ظل سيطرة الجماعات المسلحة على طرابلس وإرتهاق رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج لمليشيات خارجة عن القانون.

ويرى حفتر أن تحقيق الحوار الوطني في ليبيا سيستخدم وحدة البلاد وتطلعات الشعب الليبي لكنه سيبقى رهين القضاء على المجموعات المسلحة الداعمة لحكومة السراج قائلا إنه "لا مجال للحوار طالما بقيت المجموعات الإرهابية والمليشيات تسيطر على مقاليد ومناحي الحياة في طرابلس".

وأستبعد خليفة حفتر فرضية إجراء انتخابات لإنهاء الانقسام والصراع في ليبيا واعتبرها مستحيلة دون القضاء على المجموعات المسلحة وتفكيكها وجمع السلاح، وفق تقديره.

وتعتبر القيادة العامة للجيش الليبي أن العملية الديمقراطية التي يشهدها الشعب الليبي لا زالت تصطدم بمعارضة المجموعات الإرهابية والمليشيات الإجرامية المسلحة التي تسيطر على القرار الأمني والاقتصادي في العاصمة طرابلس، وفق تأكيد الناطق الرسمي باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماري.

وقال حفتر في بيان أصدره للرأي العام الدولي، غداة كلمة رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، "لا بد من الحوار والجلوس ولا بد أن تكون للعملية السياسية مكانتها، ولا بد من الحوار الوطني الشامل الذي يحافظ على الوحدة الوطنية للتراث الليبي".

وتزامن موقف خليفة حفتر مع تسارع التحركات الدبلوماسية والاجتماعات الدولية التي تجريها إيطاليا وفرنسا وألمانيا ومصر وخلق إجماع دولي على ضرورة إنهاء الحرب على طرابلس للشرع في مسار سياسي جديد.

وجاءت هذه الخطوة الجديدة لدفع المسار السياسي في ليبيا في فترة لم



فايز السراج
تركيا تدعمنا بقوة في دفاعنا المستمر على العاصمة طرابلس

حفر يعلن عن توجهاته الجديدة

وحذر رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا غسان سلامة من تواصل المعركة المسلحة الجارية في محيط طرابلس ومن تدفق الأسلحة.

ودعا سلامة، غداة نشر حكومة طرابلس على صفحاتها على فيسبوك، صورا لعشرات العربات المصفحة تركية الصنع قالت إنها شحنات جديدة لمقاتليها، مجلس الأمن الدولي إلى تشكيل لجنة تحقيق "لتحديد من يحمل السلاح" والتحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم حرب.

الدورة الـ 74 لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أقر السراج بتلقي دعم كبير من تركيا واصفا اردوغان بالصديق وقت الضيق.

ويبدو أن مغازلة السراج للرئيس التركي، قابلتها بوعود جديدة من اردوغان بمواصلة تدخل دولته وانحيازها إلى طرف ما في النزاع الليبي وهو ما يتعارض مع مساعي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقال الرئيس التركي خلال لقائه بالسراج "نحن ندعم حكومة الوفاق الوطني وندعم السراج بكل قوة".

مسار التفاوض والتفاوض مع خصمه لكنه أقر بتلقيه دعما كبيرا من تركيا وواصل في مسار التصعيد وتوجيه الاتهامات لحفر ولدول أخرى.

وعلى منبر الأمم المتحدة، اتهم السراج خصمه المشير خليفة حفتر بأنه "مجرم متعشش للدماء"، لكنه تبادل في المقابل تحايا الود مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان مقرا بتلقي حكومته دعما من تركيا.

وخلال اجتماعه بالرئيس التركي رجب طيب اردوغان على هامش أعمال

ويمثل الحوار الوطني وتقدم العملية الديمقراطية في ليبيا، بحسب المسماري، أهم الخطوات التي تسعى القيادة العامة للجيش الليبي إلى تحقيقها لكنها تصطدم بمعارضة الجماعات المسلحة التي تسيطر على القرار السياسي والأمني والاقتصادي في العاصمة الليبية، فصبح تنظيم الانتخابات أمرا مستحيلا قبل تفكيك هذه المليشيات.

وفي المقابل، لم يبد رئيس حكومة الوفاق الوطني، فايز السراج، أي موقف جديد يخص إمكانية العودة مجددا إلى

عشرون عاما من حكم الملك محمد السادس بعيون خيرالله خيرالله

من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها الافتقار إلى الضروريات الأساسية في المناطق الريفية، وارتفاع معدلات الفقر، وسوق عمل و"نتاج محلي إجمالي" اعتمادا بشكل كبير على الزراعة، ونسبة بطالة بلغت حوالي 14 بالمائة على الصعيد الوطني وما يقرب من ضعف تلك النسبة بين اوساط الشباب.

وقال خيرالله "إن الكتاب يشكل محاولة لتسليط الضوء على الدور الهام الذي يضطلع به المغرب في المنطقة، مع تركيز خاص على الإنجازات التي تحققت في السنوات الـ 20 منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش".

وأضاف أن "الكتاب عمل موضوعي وعلمي للإنجازات الهامة التي قام بها الملك محمد السادس طيلة العشرين سنة الأخيرة لتحقيق نهضة المغرب الذي يقف دائما إلى جانب أشقاؤه وأبوابه مفتوحة لكل الشرفاء في العالم"، مبرزا الدور الطلائعي للمغرب ورهان الملك محمد السادس على الإنسان المغربي في تحقيق التنمية.

ويبقى انحدار الرجل من نظام بوتفليقة، ونفرغه "للترويج إلى ما كان يعرف بالعهد الخامسة وتبجسد برنامج رئيس الجمهورية"، أكبر عائق أمام السلطة لإقناع المقتنعين بخيار الانتخابات لنصرة الرجل في الاستحقاق الرئاسي.

في الأثناء، لا تزال المعارضة السياسية تراهن على الحراك الشعبي لإجهاض الموعد الانتخابي، كما تم في الـ 18 أبريل وفي الرابع يوليو السابقين، والضغط على السلطة للذهاب إلى تغيير جذري للنظام وتخية رموز السلطة، وعلى رأسها رئيس حكومة تصريف الأعمال، ورئيس الدولة المؤقت، وحتى قائد أركان الجيش، من أجل تهديد الطريق لإجراء استحقاقات انتخابية حقيقية تفضي لبناء مؤسسات قوية وشرعية.

وفي المقابل لا زال نائب وزير الدفاع وقائد أركان الجيش الجنرال قايد صالح، يهدد ويتوعد المعارضين لإجراء الانتخابات الرئاسية، وفي تصريح أدلى به الخميس، أكد على أن "المصالح المختصة ستقف بقوة وبشدة في وجه كل من يعيق الانتخابات".

وشدد في أكثر من مرة على أن الذهاب للانتخابات الرئاسية هو الحل الوحيد للخروج من الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد، وأن الجيش يدعم المخرج الدستورية التي ستفرز رئيسا جديدا للبلاد في أقرب الأجل لاستكمال مسار الإصلاحات السياسية ومحاربة الفساد.

بقايا نظام بوتفليقة يدخلون سباق الرئاسة

ومحاولة استغلال الانطباعات الإيجابية التي حملتها الأشهر القليلة التي ترأس فيها الحكومة خلال العام 2017، حيث شن حينها حربا ضروسا على بعض رجال الأعمال المنافقين، قبل أن يسقط بعد ثلاثة أشهر من تنصيبه، بإبهاض من لوبيات مالية وسياسية نافذة آنذاك في السلطة.

ويبقى انحدار الرجل من نظام بوتفليقة، ونفرغه "للترويج إلى ما كان يعرف بالعهد الخامسة وتبجسد برنامج رئيس الجمهورية"، أكبر عائق أمام السلطة لإقناع المقتنعين بخيار الانتخابات لنصرة الرجل في الاستحقاق الرئاسي.

في الأثناء، لا تزال المعارضة السياسية تراهن على الحراك الشعبي لإجهاض الموعد الانتخابي، كما تم في الـ 18 أبريل وفي الرابع يوليو السابقين، والضغط على السلطة للذهاب إلى تغيير جذري للنظام وتخية رموز السلطة، وعلى رأسها رئيس حكومة تصريف الأعمال، ورئيس الدولة المؤقت، وحتى قائد أركان الجيش، من أجل تهديد الطريق لإجراء استحقاقات انتخابية حقيقية تفضي لبناء مؤسسات قوية وشرعية.

وفي المقابل لا زال نائب وزير الدفاع وقائد أركان الجيش الجنرال قايد صالح، يهدد ويتوعد المعارضين لإجراء الانتخابات الرئاسية، وفي تصريح أدلى به الخميس، أكد على أن "المصالح المختصة ستقف بقوة وبشدة في وجه كل من يعيق الانتخابات".

وشدد في أكثر من مرة على أن الذهاب للانتخابات الرئاسية هو الحل الوحيد للخروج من الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد، وأن الجيش يدعم المخرج الدستورية التي ستفرز رئيسا جديدا للبلاد في أقرب الأجل لاستكمال مسار الإصلاحات السياسية ومحاربة الفساد.

مرشح النظام لن يكون من خارج حلقتة، ويرى مراقبون أن إعلان تبون عن نواياه السياسية جعله مرشح النظام بامتياز لانتخابات الرئاسة رغم أن العديد من المرشحين المقربين من السلطة سبقوه في الترشح لخوض السباق، ومن بينهم رئيس حزب جبهة المستقبل عبدالعزيز بلعيد، ورئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قريفة.

وقدردت ترشحات عبدالعزيز بلعيد وعبدالقادر بن قريفة بكونها ترشحات شكلية ستكتفي بتنشيط السباق الرئاسي ومنح الشرعية لهذا الاستحقاق الانتخابي المطعون فيه مسبقا من طرف المعارضة والحراك الشعبي.

ولم تكن خطوة ترشح أحد رموز نظام بوتفليقة لسباق الرئاسة مفاجئة للمعارضين للسلطة، علما وأن ضابط جيش التحرير الوطني الرائد لخضر بورقعة، سبق وأن صرح بأن "النظام يرفض التغيير وأن مرشحه موجود ويتنظر الفرصة للكشف عنه في التوقيت المناسب"، وهو التصريح الذي كلفه السجن بتهمة المساس بمعنويات الجيش والذف.

وذهبت توقعات سابقة لرهان السلطة الحالية على عبدالمجيد تبون، ليكون وجهها الجديد في المشهد القادم،

كشفت السلطة الجزائرية الحالية المتوارثة عن نظام الرئيس الجزائري السابق عبدالعزيز بوتفليقة عن نواياها في البقاء في السلطة بتقديم مرشح لها للانتخابات الرئاسية المقررة قبل نهاية العام الجاري، رغم التلميحات التي ما فتئ الرجل الأول في السلطة والمؤسسة العسكرية، يقدمها للرأي العام حول عدم وجود طموحات سياسية للعسكر.

وقضلا عن تدرجه في مختلف مناصب المسؤولية منذ عقود ماضية، إلا أن الرجل ظهر بقوة منذ مجيء الرئيس بوتفليقة للسلطة في ربيع العام 1999، حيث شغل عدة حقاقت وزارية، وعلى رأسها وزارة السكن والعمارة، التي استهلكت أموالا ضخمة، وظلت لسنوات تمثل ورقة ناجعة لشراء السلم الاجتماعي.

وفي أولى ردود الفعل على تقدم تبون لخوض الانتخابات الرئاسية، عبر رئيس حزب طلائع الحريات علي بن فليس، عن امتعاضه من الخطوة، واعتبر أن "ترشح عبدالمجيد تبون هو عهدة خامسة لنظام بوتفليقة، وسيشوہ الانتخابات".

وبدوره ترشح علي بن فليس لسباق الرئاسة ولم يقاطعه مكتفيا بإعلان امتعاضه من ترشح تبون وهو ما يوحي إلى أن اعتراضه عن ترشحه مجرد انزعاج خاصة بعدما تاكد أن



صابر بلعدي
صحافي جزائري

الجزائر - قام رئيس الحكومة الجزائرية السابق عبدالمجيد تبون، بسحب استمارات الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في الـ 12 ديسمبر المقبل، ليكون بذلك المرشح الذي سيراهن عليه النظام الحاكم لتجديد نفسه.

وعبدالمجيد تبون هو الوزير الأسبق في حكومة الجزائر سنة 2017، عينه الرئيس الجزائري السابق عبدالعزيز بوتفليقة يوم 25 مايو 2017، وأقيل يوم 15 أغسطس 2017.

وكرست الخطوة الجديدة لتبون، المخاوف التي ما فتئت المعارضة السياسية وقيادات في الحراك الشعبي تتوَجَّس منها داعية لتغيير موعد انتخابات الرئاسة بسبب ما تسميها بـ"الظروف والشروط غير الملائمة".

وتعتبر نية رئيس الحكومة السابق في خوض سباق الانتخابات الرئاسية، مؤشرا جديدا في لعبة الصراع الدائرة منذ أكثر من سبعة أشهر بين الشارع الجزائري والسلطة، وعدم استعداد الأخيرة لإحداث التغيير السياسي المطلوب، لاسيما وأن الرجل يعتبر مرشح النظام بامتياز.

ورغم تواربه عن الأضطر منذ صاففة العام 2017، بعد تنحيته من منصب رئيس الوزراء إثر الانتخابات التشريعية التي انتقلت في شهر مايو من نفس العام، إلا أن الشارع الجزائري لا يزال يعتبر عبدالمجيد تبون، أحد الوجوه التي انتجها نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ويقول خيرالله في مقدمة الكتاب إن "قطار التنمية في المغرب لم يتوقف يوما منذ 20 سنة، إذ الملاحظ وجود عملية ربط بين كل المدن والمناطق المغربية بعضها ببعض من أجل أن يكون هناك تكامل في ما بينها في سياق النهوض بالاقتصاد على مستوى المملكة كلها".

ويشكل هذا الكتاب تكملة لكتاب "المغرب في عهد محمد السادس: ماذا تغير؟" الذي أصدره خيرالله خيرالله سنة 2007 والذي يرصد أهم المتغيرات التي طرأت على المملكة المغربية منذ أن خلف الملك محمد السادس والده الراحل الحسن الثاني، والتحديات التي واجهته.

ويتفق كثيرون ممن عاصروا التحولات في المغرب منذ ثمانينات القرن الماضي على ما جاء في الكتاب الذي تناول ما تحقق من إنجازات بموضوعية. واحتفل الملك محمد السادس في 30 يوليو الماضي بمرور عشرين عاما على توليه العرش، حيث وجد سنة 1999 جملة

سفيان جيلالي؛ قبضة الجيش على قصر المرادية لن ترثني بسهولة



وزير بوتفليقة يعود إلى الواجهة السياسية